مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN : 2588-2341 ISSN :1112-7856
المجلد 12/ العدد:02 (2022) ص 285 -312

دور المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة – دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولايات الوسط الجزائري –

The role of environmental review in activating the dimensions of sustainable development - An exploratory study of the opinions of a sample of academics and professionals in the wilayas of central Algeria

رحيم متيجي [1]، حكيمة بوسلمة [2]*

[1] مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، rahim.metidji@univ-batna.dz

[2] مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، جامعة باتنة1، (الجزائر)، Hakima.bousselma@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 29-09-2022 | **تاريخ القبول: 08-12-2022**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المراجعة البيئية ودورها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى الإطار النظري للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة، وكذلك إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولايات الوسط الجزائري لمعرفة آرائهم حول ذلك. وقد خلصت الدراسة إلى مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال توفير معلومات مفيدة عن الأداء البيئي للمؤسسة. كما أن المراجعة البيئية تعزز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال العمل على تأمين الظروف البيئية والاجتماعية. وتدعم المراجعة البيئية البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال العمل على الاستخدام الفعال للموارد باستخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف وتدوير النفايات وتقليل التلوث.

الكلمات المفتاحية: مراجعة بيئية، تنمية مستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، مؤسسات.

تصنيفات JEL: M42 ،Q56

Abstract:

This study aimed to shed light on environmental review and its role in activating the dimensions of sustainable development, by addressing the theoretical framework of environmental auditing and sustainable development, as well as preparing a questionnaire form and distributing it to a sample of academics and professionals in the states of the Algerian center to see their point of view on it. The study concluded that the environmental review contributes to activating the economic dimension of sustainable development by providing useful information on the environmental performance of the institution. The environmental review also enhances the social dimension of sustainable development by working to secure environmental and social conditions. The environmental review supports the environmental dimension of sustainable development by working on the efficient use of resources using clean production technology, waste recycling and pollution reduction.

Key words: Environmental review; Sustainable development, Dimensions of sustainable development, institutions.

JEL Classification Codes : Q 56, M42

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يشهد العالم منذ أواخر القرن العشرون وبداية القرن الواحد والعشرون تفاقم المشاكل البيئية العالمية وخصوصا ظاهرة الاحتباس الحراري، التغير في المناخ، ثقب الأوزون، ارتفاع معدلات التلوث باختلاف أنواعه، الاختلال في المزيج الايكولوجي، ومشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية خاصة في البلدان النامية. مما جعل هذه الموارد الطبيعية عرضة للنفاذ والاستنزاف نتيجة الاستغلال غير العقلاني لتلبية احتياجات التنمية في مختلف المجالات، وبذلك فإن الأجيال الحالية والقادمة معرضة لخطر نضوب هذه الموارد.

وتأسيسا على ذلك فقد ظهر مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة الذي تمت صياغته لأول مرّة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987م عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة. حيث أصبحت التنمية المستدامة من القضايا الهامة والمستعجلة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي أو التخطيط التنفيذي للمشاريع، لأنها تعمل على تلبية حاجات الأفراد الحاليين من الموارد الطبيعية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. وهي تنمية تقوم على التفاعل بين ثلاثة أبعاد رئيسة هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يعتبر من أهم أبعاد التنمية المستدامة لارتباطه بكافة الأبعاد وتأثيره عليها، وعليه زاد الاهتمام بالبيئة على جميع الأصعدة.

ومع زيادة الإدراك البيئي وظهور مصطلح التنمية المستدامة وجدت المؤسسات نفسها تتحمل مسؤولية المشاغل البيئية وحمايتها، مما أدى إلى تبني وإدخال المراجعة البيئية ضمن إدارة المؤسسات، والاهتمام بالمحاسبة البيئية، والإفصاح عن الأمور البيئية ضمن القوائم المالية، وذلك لتجنب الضغوطات التي تفرضها الأطراف المهتمة بالبيئة لمعرفة مدى التزام المؤسسات بالمحافظة على البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ مشكلة الدراسة:

يعد الاهتمام بالبيئة وحمايتها على كل من المستوى الدولي والإقليمي والمحلي أحد التطورات التي شاهدتها السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الضغوطات على المؤسسات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع. أي أن هدف المؤسسة لم يعد يقتصر على إنتاج السلع وتقديم الخدمات من أجل تحقيق عائد مادي فقط،

بل تعدى ذلك حتى أصبح يشمل أبعاد أخري كالبعد الاجتماعي والبيئي الذي يعمل على تلبية احتياجات المجتمع من الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم وتحقيق التنمية المستدامة.

ولأن المراجعة البيئية أداة يمكن من خلالها مساعدة المؤسسات على تحسين أداءها البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم تفعيل مختلف أبعادها سواء البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو دور المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في ولايات الوسط الجزائري؟**

❖ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من المكانة التي أصبحت تحظى بها المراجعة البيئية كأحد الفواعل الأساسية لحماية البيئة، لقيامها بمراجعة المعلومات التي توفرها المحاسبة البيئية وإبداء رأي فني محايد حول كفاية الإفصاح عن كل المجالات خاصة البيئية، وأن الحسابات تعبر عن الأنشطة البيئية للمؤسسة.

وكذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تفعيل مختلف أبعاد التنمية المستدامة سواء كان البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي من خلال تحقيق الالتزامات أو الاشتراطات البيئية.

❖ **أهداف الدراسة:**

بناء على مشكلة الدراسة والأهمية التي تكتسبها فإن أهدافها تتمثل في:

- ✓ تسليط الضوء على مفهوم المراجعة البيئية، خصائصها، أهميتها ومتطلباتها؛
- ✓ تحديد مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها وأبعادها؛
- ✓ توضيح دور المراجعة البيئة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة؛
- ✓ معرفة وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين حول الدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- تساهم المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

وللتحقق من صحتها تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

✓ تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛

✓ تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

✓ تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة.

❖ **هيكل الدراسة:**

بغية تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم تقسيم ما تبقى منها إلى محورين يهتم الأول بتحديد الإطار النظري للدراسة من خلال توضيح ماهية المراجعة البيئية والتنمية المستدامة، أما المحور الثاني سيتطرق للإطار العملي للدراسة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات، ومن ثم استخلاص النتائج.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 الجوانب الفكرية للمراجعة البيئية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالبيئة نتيجة لنمو الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، حيث أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها، وأصبح الاعتراف بالمسؤولية البيئية للمؤسسات ضرورة حتمية.

وقد ترتب على ذلك ظهور المحاسبة البيئية كأداة للقياس المحاسبي للأداء البيئي وإعداد القوائم المالية البيئية التي ينبغي نشرها. وحتى تتمتع هذه القوائم البيئية بالمصداقية لابد أن تكون موضوع فحص من طرف شخص محايد والمتمثل في المراجع الخارجي، ومن ذلك نبعت الحاجة إلى المراجعة البيئية.

1.1.2. مفهوم المراجعة البيئية:

قبل التطرق إلى مفهوم المراجعة البيئية لابد من تعريف كل من المراجعة والبيئة على حدا، وذلك من أجل فهم موسع ومتكامل يضمن استيعاب كل أبعاد المفهوم.

المراجعة: تعرف المراجعة بأنها:" عملية منظمة وممنهجة لجمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بنتائج الأنشطة المعنية والأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف بنتائج المراجعة" (امرسون ووليام، 1997، صفحة 26).

البيئة: تعرف البيئة بمفهومها العام على أنها: " المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من المخلوقات ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه، من غذاء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات. فهي تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والتربة والمواد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالزراعة والرعي والعمران والصناعة والتعدين وغيرها من الأنشطة التي يزاولها الإنسان في البيئة بشكل دائم أو مؤقت" (الأحيدب، 2003، صفحة 11).

المراجعة البيئية: عرفت المراجعة البيئية على أنها: "فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي، بواسطة المؤسسة أو جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها" (السقا، 2011، صفحة 299).

وعرفتها غرفة التجارة الدولية على أنها: "عبارة عن أداة إدارة داخلية تشتمل على تقييم منتظم وموثوق ودوري وموضوعي لكيفية أداء نظام الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة، من خلال مراقبة الإدارة للأنشطة البيئية وتقييم الامتثال لسياسات المؤسسة التي من شأنها أن تشتمل على المتطلبات التنظيمية والمعايير المعمول بها".

وتبعا لمعيار الجودة رقم 14001 الخاص بالإدارة البيئية العالمية فإن المراجعة البيئية هي: "عملية مراجعة موثقة للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها، وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تتطابق مع معايير المراجعة، والتوصل إلى نتائج عن هذه العملية" (حميدة، 2017، صفحة 126).

ومما سبق يمكن القول بأن المراجعة البيئية هي أداة رقابية تعمل على القيام بفحص منظم موضوعي ودوري عن طريق المؤسسة في حد ذاتها أو عن طريق التعاقد مع جهة خارجية مستقلة للتحقق من مدى التزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات البيئية المعمول بها وتوصيل النتائج المتوصل إليها إلى الأطراف ذات المصلحة.

2.1.2 خصائص المراجعة البيئية:

من التعاريف السابق عرضها للمراجعة البيئية يمكن استخلاص أهم الخصائص التي تتميز بها والمتمثلة في (الغول، 2014، صفحة 27):

- فحص دوري منظم وموضوعي بواسطة المؤسسة ذاتها أو هيئة مستقلة من خارج المؤسسة للتحقق من مدى الالتزام بالمتطلبات البيئية ومدى الالتزام بسياستها ومعاييرها الداخلية؛
- عملية مستمرة ودورية تهدف إلى التأكد من الالتزام بالنظم البيئية والتأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية يمكن الاعتماد عليها؛
- عملية تمكن من قياس أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة بها، وتحديد التكلفة البيئية لهذه الأنشطة وتحسين وتطوير كل ما يتعلق بنشاط المؤسسة وأثرها على البيئية؛
- أداة إدارة داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة، وجهودها المبذولة لإتباع المتطلبات البيئية وتحديد المخاطر المحتملة؛
- آلية للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية البيئة.

3.1.2. أهداف المراجعة البيئية:

تعمل المراجعة البيئية على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتمثل في (الحايك، 2013، صفحة 397):

- تصميم نظام يزود إدارة المؤسسة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقا، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها؛

- التأكد من صحة ودقة البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية التي تقوم بها المؤسسة والمثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية والقوائم المالية، أو أية تقارير خاصة بالأداء البيئي، والتحقق من مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات البيئية؛
- التأكد من مدى تعبير القوائم والتقارير البيئية عن حقيقة الأداء البيئي للمؤسسة؛
- مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشكلات البيئية بدلا من التفاعل البسيط معها ولفت انتباهها إلى المتطلبات البيئية؛
- ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة وزيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل المؤسسة والأجهزة الحكومية والهيئات الناشطة؛
- التأكد من رقابة المؤسسة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسيات المرتبطة بهذه الأنشطة؛
- التأكد من الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية لتقليل التعرض البشري للمخاطر البيئية؛
- تسليط الضوء على كل من الممارسات الجيدة والسلبية للأنشطة التي تمارسها المؤسسة، ويعزز هذا الهدف التوجه نحو تشجيع الجهود الايجابية التي تقوم بها المؤسسة من أجل الحد من الأضرار البيئية، وكذلك العمل على محاربة الممارسات السلبية التي تحدثها أنشطة المؤسسة في البيئة المحيطة؛
- إبداء رأي فني محايد حول صدق وسلامة التقرير عن البرامج والأنشطة البيئية بالقوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وتوفير نظام معلومات بيئية يساعد في تحقيق أهداف الخطة القومية البيئية والرقابة عليها، وكذلك التعرف على الأسباب التي تحول دون تحقيق المستوى المطلوب للأداء البيئي وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والتقرير بذلك لإدارة المؤسسة محل المراجعة.

4.1.2 متطلبات المراجعة البيئية:

أشارت لجنة الاتحاد الأوربي في مشروعها للمراجعة البيئية إلى متطلباتها الأساسية، وكذلك أعدت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية عناصر متطلبات وسياسات المراجعة البيئية على النحو التالي (جيجان، 2017، صفحة 511):

- ضرورة مشاركة المؤسسات في مشروع المراجعة البيئية بهدف تشجيعها على تحسين أدائها البيئي والتزامها بالقوانين البيئية؛
- ضرورة تنفيذ المؤسسات لفحص بيئي مبدئي للمواقع التي تشارك فيها بهدف التعرف على التأثيرات البيئية الفعلية المحتملة لأنشطتها؛
- يتعين على المؤسسات تصميم وتنفيذ نظام لحماية البيئة يتضمن سياسات وأهداف وبرامج بيئية، بالإضافة إلى حتمية وجود نظام إدارة بيئية يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات الضرورية لتقييم الأداء البيئي؛
- ضرورة وجود نظام محاسبي بيئي يهدف إلى توفير أساس علمي وعملي للقياس والتقرير عن الأنشطة البيئية والتأثيرات ذات الصلة؛
- يتعين أن يتم اعتماد تقرير المراجعة البيئية عن طريق مراجعين مصرح لهم بمزاولة المهنة، حيث يقدم للجهات المختصة بالدولة على أن تتاح نتائجه لمختلف أفراد المجتمع؛
- تحديد فترات تكرار المراجعة البيئية، ويعتمد ذلك على عدة عوامل أهمها: المشكلات البيئية التي يتم اكتشافها، مدى تعقد أنشطة الموقع، ومقدار الانبعاثات المترتبة على تلك الأنشطة، حيث يتعين أن تكون فترة تكرار المراجعة سنة واحدة إذا كانت التأثيرات البيئية لأنشطة الموقع هامة؛
- ضرورة تمتع فريق المراجعة البيئية بالمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة؛
- ضرورة استقلالية فريق المراجعة البيئية عن الأنشطة المراجعة، كما يجب أن يتصف فريق المراجعة البيئية بالموضوعية عند تنفيذ المراجعة؛
- ضرورة وجود معايير لتحديد جودة أداء المراجعة البيئية.

2.2. مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في العصر الحديث ولقي اهتمام دولي كبير، نظراً للآثار الإيجابية التي تترتّب عليها في جميع مجالات الحياة، وتأثيراتها الحساسة والمباشرة في حياة أفراد المجتمع، لذلك وُضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية على أنها: "العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم" (كافي، 2017، صفحة 15).

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التنمية تهتم بتلبية حاجات الأفراد في الوقت الحالي دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية.

أما مفهوم التنمية المستدامة الذي تمت صياغته لأول مرّة خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عام 1987م عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والذي عرف التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم" (Mebratu, 1998, p. 501)

كما عرفت على أنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة" (شيلي، 2013-2014، صفحة 34).

وعرفت أيضا بأنها: "مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة عالمية ومحلية للمحافظة على هذا التوازن" (أبو نصر ومحمد، 2017، صفحة 81).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التنمية المستدامة هي عملية مستمرة تهدف إلى الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، ودون إلحاق الضرر أو التدهور في النظم البيئية وهي عملية متكاملة الأبعاد البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي (منظمة الأمم المتحدة، 2016):

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: يدعو هذا الهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله بما فيها الفقر المدقع، وينبغي أن يتمتع جميع الناس بما في ذلك أفقرهم وأشدهم ضعفا بمستوى أساسي من المعيشة واستحقاقات الحماية الاجتماعية؛

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة: يقوم هذا الهدف على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتمكن كل شخص من الحصول على ما يكفي من الغذاء المغذي، الأمر الذي يتطلب تعزيز الزراعة المستدامة ومضاعفة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاستثمار وتشغيل أسواق الأغذية بشكل سليم؛

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: ويرمي هذا الهدف إلى ضمان توفير الصحة للجميع من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء أوبئة الأمراض السارية الرئيسية وخفض الأمراض غير السارية والبيئية؛

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع: يركز هذا الهدف على اكتساب المهارات التأسيسية والمهارات الأعلى درجة وتحقيق المزيد من الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وبصورة أكثر إنصافا؛

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: أي تعزيز أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من خلال الأخذ بتدابير تشمل وضع سياسات محددة واتفاقيات دولية تعنى بإدارة المواد التي تعتبر سامة بالنسبة للبيئة؛

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة: يمضي هذا الهدف إلى ما هو أبعد من مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية ليتناول أيضا نوعية الموارد المائية ومدى استدامتها؛

ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز الحصول الأوسع على الطاقة والاستخدام المحسن للطاقة المتجددة بسبل منها تعزيز التعاون الدولي والتوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة؛

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

3.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو 130 مؤشرًا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتقنية.

أ– البعد الاقتصادي:

يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية على البيئة. ويستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية.

ويمكن حصر البعد الاقتصادي فيما يلي (نذير، 2015-2016، صفحة 35):

- حصة الاستهلاك الفردي للثروات الطبيعية، وهذا ما يستدعي التفكير في فكرة العدالة في توزيع الموارد؛
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- الحد من التفاوت في المداخل، أي المساواة في توزيع الثروات؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

ب. البعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة.

وهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال المقبلة التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم.

ج. البعد البيئي:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أنا استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي ستكون لها أثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أهم أبعاد التنمية المستدامة يتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، ويركز البعد البيئي على

حماية النظم البيئية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية (بدران، 2014، صفحة 79).

د. البعد التقني:

في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف (بشار، 2015).

3.2. إسهامات المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة:

تعتبر المراجعة البيئية أحد المحاور الرئيسية لتحسين الأداء البيئي، ووجودها ضمن نظام الأداء البيئي داخل المؤسسة من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل أبعادها المختلفة من خلال ما يلي (الدليمي، 2017، صفحة 182):

- التأكد مما إذا كانت المؤسسة تلتزم بالقوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، والتي تساعد في تحديد الغرامات المالية بسبب عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات. وبالتالي تساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح التي تعد من عناصر الاستدامة؛

- تحديد وتوضيح المسؤولية البيئية للمؤسسة لأن هدف تعظيم الربح بمفرده لم يعد صالحا لضمان استمرارية المؤسسة في تحقيق النمو المستمر والاستدامة لاستثماراتها، بل أصبح هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضمانا لاستمرار ونجاح المؤسسة اقتصاديا؛
- تهدف المراجعة البيئية إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع حد للآثار السلبية الناتجة عن نشاط المؤسسة وفي مقدمتها التلوث الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية، لأن الأضرار الناجمة عنه تؤثر سلبيا على الموارد الاقتصادية للمجتمع وعلى مستوى رفاهية الأفراد. ويعد كل من التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي من أهم العوامل التي تساعد على ظهور التلوث خاصة في الصناعات التي يتولد عنها نفايات كيميائية وبيولوجية ضارة بالبيئة، فضلا عن تحديد مدى التزام المؤسسة بالقوانين المتعلقة بالتلوث والنفايات والمواد السامة الناتجة عنها؛
- توجيه اهتمام المؤسسة بالعمل على تطوير وتحسين أو تبني طرق وأساليب الوقاية ومعالجة عناصر التلوث بهدف الحد من آثاره على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تتجاهلها حاليا والتي تمثل عنصرا مؤثرا في تحديد تكلفة الإنتاج، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تخصصها المؤسسة أو التي تحملتها والمتعلقة بالبيئة، مما يوضح مدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة والتي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- المراجعة البيئية تسعى إلى الاطلاع على أهداف المؤسسة وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تعمل على استغلال الموارد أو الطاقة بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها وأنها تراعي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، وهو من أحد شروط الاستدامة المتمثل باستخدام الموارد بشكل كفء؛
- تحديد ما إذا كانت المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة، إذ أن إهمال هذا البعد من شأنه أن يؤدي إلى تلوث كل من الهواء والماء والتربة.

من خلال العناصر سالفة الذكر يتضح وجود علاقة ارتباط قوية وعلاقة تكامل وتبادل بين القضايا المتعلقة بالبيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، فليس من المعقول تحقيق تنمية مستدامة قائمة على موارد بيئية

متدهورة بسبب سوء استخدام الموارد الطبيعية من جهة، والمشاكل الناجمة عن التلوث من جهة أخرى، ناهيك عن عدم القدرة على حماية البيئة عند إهمال التنمية المستدامة وتكلفة الأضرار البيئية.

وتزايدت أهمية المراجعة البيئية من أجل حماية البيئة وتنميتها بسبب العديد من المشاكل منها استنزاف الموارد الطبيعية بمعدلات تفوق معدلات تجددها في الطبيعة، فضلا عن التلوث المادي الناتج عن المخلفات وبقايا العملية الزراعية والصناعية، وعدم قدرة البيئة على امتصاص واستيعاب كمية عناصر التلوث التي تلقى في البحار، الأنهار، التربة... إلخ.

هذه المشاكل وغيرها ناتجة عن إهمال البعد البيئي عند إعداد ووضع الخطط وتنفيذ السياسات الاقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة، ومن أجل حماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي على المؤسسات العمل على وضع تصاميم أو تبني سياسات أو مناهج من شأنها المحافظة على البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وتفعيل أبعادها سواء البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي.

3. الإطار العملي للدراسة:

1.3. منهجية الدراسة:

1.1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة الجامعين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، والمراجعين الداخلين لولايات الوسط الجزائري. وقد تم اختيار هذه الفئة لما لها من خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى كونهم مؤهلين للإجابة على أسئلة الاستبيان، وكان الهدف من شمول مجتمع الدراسة على الأكاديميين والمهنيين هو الجمع بين أراء الاثنين فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 100 استمارة على الأكاديميين والمهنيين المتواجدين في ولايات (الجزائر، البويرة، بومرداس والمدية)، عن طريق الاتصال المباشر بهم أو مراسلتهم على البريد الالكتروني.

وقد استرجعت 95 استمارة منها 12 مستبعدة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك يصبح عدد الاستمارات القابلة للتحليل83 استمارة، أي ما نسبته 83% وهي نسبة مقبولة لإجراء التحليل والوصول إلى النتائج المتعلقة بالدراسة.

2.1.3 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، باعتباره أكثر أدوات البحث العلمي استخداما وشيوعا في البحوث الوصفية التحليلية. وقد تم تفريغ البيانات المتحصل عليها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بهدف تحليلها إحصائيا واستخلاص نتائجها، وللإجابة على هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكارث الخماسي وفق الدرجات التالية:

الجدول رقم (01): مجالات الإجابة على عبارات الاستبيان

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	5	4	3	2	1
مجال الفئة	(5-4.21)	(4.2-3.41)	(3.4-2.61)	(2.60-1.81)	(1.8-1)

المصدر: فيلون، 2018، ص 142.

3.1.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

للوقوف على صدق وثبات أداة الدراسة تم اختبار مدى صدقها الظاهري من خلال عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعين من ذوي الاختصاص لتحكيمها والاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم.

أما بالنسبة لثبات أداة الدراسة فقد تم اختباره من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللاستبيان ككل. وقد بلغ معامل الثبات الكلي 0.907، وهي نسبة مرتفعة وجيدة في مثل هذه الدراسات. والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (02): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لأداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	10	0.823
المحور الثاني	09	0.804
المحور الثالث	07	0.792
الاستبيان ككل	26	0.907

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

4.1.3 الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة:

من أجل ضمان موضوعية الإجابة على فقرات استمارة الاستبيان تم توزيعها على عينة من الأكاديميين والمهنيين (أساتذة جامعين، محافظي حسابات، خبراء محاسبين ومراجعين داخليين) والذين يتمتعون بالمؤهل العلمي المناسب، حيث أغلبهم متحصلين على شهادة الدكتوراه أو الليسانس بنسبة تقدر ب 48.1% و24.19%على التوالي، في حين قدرت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير والماستر 12.05% و15.66%على التوالي، كما أن أغلبهم متخصصون في المحاسبة والمراجعة ولديهم خبرة لأكثر من 10 سنوات. والجدول التالي يبين خصائص مفردات عينة الدراسة.

الجدول رقم (03): الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة

	البيان	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	20	24.19%
	ماستر	13	15.66%
	ماجستير	10	12.05%
	دكتوراه	40	48.1%
	المجموع	**83**	**100%**
التخصص	محاسبة ومراجعة	33	39.75%
	اقتصاد	19	22.89%
	مالية	31	37.34%
	المجموع	**83**	**100%**
الوظيفة	أستاذ جامعي	22	26.50%
	محافظ حسابات	29	34.94%
	خبير محاسبي	21	25.30%
	مراجع داخلي	11	13.25%
	المجموع	**83**	**100%**
الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	22.89%
	من 5 إلى 10 سنوات	20	24.09%
	أكثر من 10 سنوات	44	53.01%
	المجموع	**83**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

2.3. تحليل النتاج واختبار الفرضيات:

بغرض تحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على عدة أساليب إحصائية هي: التكرار، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والنسب المئوية.

1.2.3 تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول:

اهتمت العبارات الواردة في المحور الأول بمعرفة اتجاهات آراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة البيئية بتفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (04): اتجاهات أفراد العينة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف	الأهمية	اتجاه أفراد العينة

		المعياري	النسبية%	
المراجعة البيئية في المؤسسات اختيارية.	4.21	0.414	84.2	موافق بشدة
المؤسسات ملزمة بتطبيق نظم الإدارة البيئية.	4.28	0.450	85.6	موافق بشدة
يتم ممارسة أسلوب الإدارة طبقا للقوانين والتشريعات البيئية.	4.23	0.476	84.6	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يوفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.	4.61	0.489	99.2	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يساعد على إعداد التقرير البيئي بصورة مثلى.	4.50	0.503	90	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يؤدي إلى تعزيز سمعتها بيئيا.	4.38	0.513	87.6	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يؤدي إلى مصداقية معلومات التقارير المالية.	4.30	0.461	86	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يدعم ميزتها التنافسية.	4.55	0.568	91	موافق بشدة
القيام بالمراجعة البيئية يؤدي إلى ترشيد التكاليف البيئية ويساعد على الرفع من قيمة المؤسسة.	4.59	0.518	91.8	موافق بشدة
القيام بالمراجعة البيئية يضمن وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	4.51	0.502	90.2	موافق بشدة
المحور الأول: مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	4.41	0.311	88.2	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الأول قدر بـ (4.41) مما يدل على أن جميع أفراد العينة متفقون على أن المراجعة البيئية تساهم في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وما يعزز ذلك هو قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (0.311) مما يدل على عدم وجود تباين في أراء أفراد عينة الدراسة، كذلك بلغت قيمة الأهمية النسبية (88.2%) وهو ما يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة حول عبارات هذا المحور.

وبالنظر للوسط الحسابي لبنود المحور الأول نلاحظ أن البند الرابع احتل المرتبة الأولى بوسط حسابي قدر بـ (4.61) وانحراف معياري بلغ (0.489)، وهو ما يدل على اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن

تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يوفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات بأهمية نسبية تقدر بـ99.2 %. يليه بعد ذلك البند التاسع بوسط حسابي قدر بـ (4.59) وانحراف معياري بلغ (0.518)، وهو ما يدل على اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن القيام بالمراجعة البيئية يؤدي إلى ترشيد التكاليف البيئية ويساعد على رفع قيمة المؤسسة. ثم يأتي في المرتبة الثالثة البند الثامن الذي بلغ وسطه الحسابي (4.55) وأهميته النسبية 91.8 %، وهو ما يدل على أن القيام بالمراجعة البيئية في المؤسسات يدعم الميزة التنافسية لها.

وعلى العموم يمكن القول إن المراجعة البيئية لها دور فعال في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وذلك من خلال تقييم أدائها البيئي الذي يساعدها في ترشيد تكاليفها البيئية، ورفع قيمتها، وتحسين ميزتها التنافسية. وأهم من ذلك هو مصداقية المعلومات والتقارير البيئية التي تؤدي إلى مصداقية معلومات التقارير المالية.

وقد تطرقت الفرضية الأولى للدراسة إلى مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث تم صياغة فرض العدم والفرضية البديلة كما يلي:

-H0: لا تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

- H1: تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ولاختبار صحة الفرضية المتعلقة بهذا المحور تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة ومن خلال مقارنة الوسط الحسابي للمحور الأول مع الوسط الفرضي (3) كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار صحة الفرضية الأولى

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	4.41	0.311	8.2	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05). ولأن قاعدة القرار تقتضي قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) ورفضها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05)، فإنه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:" **تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**".

2.2.3 تحليل اتجاهات أراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

تهدف العبارات الواردة في المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد العينة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (06): اتجاهات أفراد العينة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%
تعمل المراجعة البيئية على تأمين الظروف البيئية والاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والقادمة من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.	4.30	0.476	86
تعمل المراجعة البيئية على تعزيز دور المؤسسة تجاه المجتمع من خلال مساهمتها في مجموعة من الأنشطة التنموية منها محاربة الفقر وتحسين المنظر العام للمدينة.	4.22	0.450	84.4
تعمل المراجعة البيئية على توفير المياه والرعاية الصحية والطاقة الآمنة لعمال المؤسسة.	4.21	0.452	84.2
تساهم المراجعة البيئية في دعم المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأجيال في الحصول على الموارد الطبيعية غير المتجددة.	4.22	0.450	84.4
تعمل المراجعة البيئية على تطبيق مبدأ الإجراءات الوقائية لحماية البيئة والمجتمع.	4.28	0.461	85.6
المراجعة البيئية تعمل على منع السموم والمواد المشعة الضارة بالصحة، من خلال تبني نظم إعادة التصنيع لتخفيض أضرار النفايات.	4.45	0.501	89
المراجعة البيئية تساهم في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.	4.27	0.456	85.4
المحور الثاني: مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.	4.28	0.316	85.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يعرض الجدول أعلاه نتائج آراء أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وكانت النتائج تدل على اتفاق أفراد العينة على أن المراجعة البيئية تساهم في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا المحور (4.28) بانحراف معياري يعادل (0.316)، وما يعزز هذه النتيجة هي الأهمية النسبية لهذا المحور والتي بلغت (85.6%) وهي نسبة مرتفعة.

وبالنظر للوسط الحسابي لبنود المحور الثاني نلاحظ أن البند السادس احتل المرتبة الأولى بوسط حسابي قدر بـ (4.45) وانحراف معياري بلغ (0.501)، وهو ما يدل على اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن المراجعة البيئية تعمل على منع السموم والمواد المشعة الضارة بالصحة من خلال تبني نظم إعادة التصنيع لتخفيض أضرار النفايات بأهمية نسبية تقدر بـ 89%. يليه بعد ذلك البند الأول بوسط حسابي قدر بـ (4.30) وانحراف معياري بلغ (0.476)، الذي يبين اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن المراجعة البيئية تعمل على تأمين الظروف البيئية والاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والقادمة من خلال تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ثم يأتي في المرتبة الثالثة البند الخامس الذي بلغ وسطه الحسابي (4.28) وأهميته النسبية 85.6%، وهو ما يدل على أن المرجعة البيئية تعمل على تطبيق مبدأ الإجراءات الوقائية لحماية البيئة والمجتمع.

ومن خلال النتائج سالفة الذكر يمكن القول إن المراجعة البيئية لها دور فعال في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ودعم المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأجيال في الحصول على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

وقد تطرقت الفرضية الثانية للدراسة إلى مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث تمت صياغة فرض العدم والفرضية البديلة كما يلي:

H0 : لا تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

H1 : تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ولاختبار صحة الفرضية المتعلقة بهذا المحور تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة ومن خلال مقارنة الوسط الحسابي للمحور الأول مع الوسط الفرضي كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار صحة الفرضية الثانية

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.	4.28	0.316	8.5	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " **تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة**".

3.2.3 تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث:

تهدف عبارات المحور الثالث إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد العينة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يتفقون بدرجة كبيرة على أن للمراجعة البيئية دور في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لهذا المحور هو (4.26) بانحراف معياري يعادل (0.394)، وما يعزز هذه النتيجة هي الأهمية النسبية لهذا المحور والتي بلغت (85.2%) وهي نسبة مرتفعة.

الجدول رقم (08): اتجاهات أفراد العينة حول مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	اتجاه أفراد العينة
تساعد المراجعة البيئية على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة.	4.39	0.697	87.8	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يدعم استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف.	4.30	0.557	86	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يعمل على تدوير النفايات وتقليل التلوث.	4.20	0.676	84	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية في المؤسسات يهدف إلى الترشيد والاستغلال العقلاني للمواد غير المتجددة.	4.08	0.719	81.6	موافق بشدة

تطبيق المراجعة البيئية يعمل على الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري ذات الصلة بنشاط المؤسسات.	4.24	0596	84.8	موافق بشدة
تطبيق المراجعة البيئية يعمل على حماية التراث الثقافي والحضاري من الآثار السلبية عن أنشطة المؤسسة.	4.19	0.706	83.8	موافق
تهتم المراجعة البيئية بمراجعة المخلفات الناتجة عن نشاط المؤسسة لمعرفة كميتها وأثرها على البيئة.	4.27	0.450	85.4	موافق بشدة
تساعد المراجعة البيئية على توقع المشكلات البيئية المستقبلية والعمل لإيجاد حلول لها قبل وقوعها.	4.33	0.524	86.6	موافق بشدة
تساعد المراجعة البيئية على حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.	4.32	0.471	86.4	موافق بشدة
المحور الثالث: مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية.	4.26	0.394	85.2	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وبتحليل الوسط الحسابي لبنود المحور كل على حدا نجد أن أكبر وسط حسابي كان من نصيب البند الأول الذي ركز على أن استخدام المراجعة البيئية يساعد في الاستخدام الفعال للموارد المتاحة حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البند (4.39) بانحراف معياري قدره (0.697)، يليه بعد ذلك البند الثامن بوسط حسابي قدر بـ (4.33) وبأهمية نسبية (85.2%) مما يدل على اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن المراجعة البيئية تساعد في توقع المشكلات البيئية المستقبلية والعمل لإيجاد حلول لها قبل وقوعها، إضافة إلى أن قيمة الوسط الحسابي للبند التاسع تؤكد إجماع أغلبية الآراء على الدور الذي تلعبه المراجعة البيئية في حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البند (4.32).

وعلى العموم فإن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن المراجعة البيئية تساهم في حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستخدام الفعال للموارد والاعتماد على تكنولوجيا الإنتاج النظيف، وتدوير النفايات والتقيد بالسياسات والقوانين واللوائح سارية المفعول التي تهتم بحماية البيئة.

وقد تطرقت الفرضية الثالثة للدراسة إلى مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث تمت صياغة فرض العدم والفرضية البديلة كما يل:

H0 : لا تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة.

H1 : تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار صحة الفرضية الثالثة

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
مساهمة المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة.	4.26	0.394	9.8	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (sig= 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " **تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة**".

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وانطلاقا من تحقق الفرضيات الفرعية يتضح جليا تحقق الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه: " **تساهم المراجعة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة**"، كما تعد المراجعة البيئية أداة تعمل على خلق الترابط بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تعتبر مهمة لاستمرار المؤسسة ونموها في ظل تحقيقها للتنمية المستدامة.

4. خاتمة:

تعتبر المراجعة البيئية إحدى الأدوات الرقابية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء البيئي للمؤسسات وتحديد مدى التزامها بالقوانين والسياسات التي تهتم بالبيئة وسبل حمايتها، كما تعمل على تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات من خلال العمل على تبني سياسات استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف الذي يعمل على الاستغلال الفعال للموارد المتاحة وتدوير النفايات وتقليل التلوث، وعليه أصبح الالتزام بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات أمر ضروري لاستمرارها وتحسين ميزتها التنافسية وأدائها.

وقد خلصت هذه الدراسة في شقيها النظري والعملي إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال توفير معلومات مفيدة عن الأداء البيئي للمؤسسة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وإعداد التقرير البيئي بصورة مثلى، وأن هذا التقرير يؤدي إلى تعزيز سمعتها بيئيا ودعم ميزتها التنافسية؛
- تساهم المراجعة البيئية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال العمل على تأمين الظروف البيئية والاجتماعية لصالح الأجيال الحالية والقادمة عن طريق تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛
- تعد المراجعة البيئية أداة تساعد في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال العمل على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة عن طريق استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف وتدوير النفايات وتقليل التلوث.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة تبني المؤسسات لنظام الأداء البيئي لما لهذا النظام من مزايا إيجابية من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ضرورة العمل على إدماج الآثار البيئية في عملية التنمية الصناعية، وهذا من شأنه أن يؤمن بصورة ملائمة التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها عند تخطيط أو إنشاء أو تشغيل مشروعات صناعية بهدف الحد من أثار ملوثات البيئة؛
- ضرورة الاهتمام بالمحاسبة البيئية داخل المؤسسات والتي تعتبر من متطلبات المراجعة البيئية، مع العمل على توظيف مفاهيم المحاسبة البيئية والمراجعة البيئية في مواجهة تلوث البيئة ودعم التنمية المستدامة.

5. قائمة المراجع:

Mebratu, D. (1998). Sustainability and sustainable devlopment. *Environmental Impact Assessment Review, 18*(6), 501.

إبراهيم بن سليمان الأحيدب. (2003). *الإنسان والبيئة مشكلات وحلول*. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

أحمد بشار. (29 10, 2015). *التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، مجلة ن مصر الإلكترونية*. تاريخ الاسترداد 20 02, 2021، من http://www.masralarabia.com/.

أحمد جابر بدران. (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.

أحمد فيصل خالد الحايك. (2013). التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية –دراسة ميدانية –. *مجلة دراسات العلوم الإدارية، 40*(2)، 397.

إلهام شيلي. (2013–2014). دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، 34. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

أوكيل حميدة. (2017). المراجعة البيئية ورهان تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 10*(2)، 126.

جنان عبد العباس باقر الدليمي. (2017). دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الشركة العامة للصناعة النسيجية–. *مجلة الاقتصاديات والدراسات الادارية والمالية، 9*(4)، 182.

حسام فالح جيجان. (2017). مدى التزام مراقبي الحسابات لإجراءات التدقيق البيئي –دراسة استطلاعية لعينة من مراقبي الحسابات في العراق–. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22*(88)، 511.

رشا الغول. (2014). *المراجعة البيئية التأصل النظري والممارسات المهنية*. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

زياد هشام السقا. (2011). متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما. *مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4*(7)، 299.

غنية نذير. (2015–2016). استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، 35. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة.

مدحت أبو نصر، وياسمين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها وابعادها*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مصطفي يوسف كافي. (2017). *التنمية المستدامة*. عمان، الاردن: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.

منظمة الأمم المتحدة. (2016). تاريخ الاسترداد 15 02, 2021، من http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainble-devlopment-goals.html

هنكي امرسون، وتوماس وليام. (1997). *المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة احمد حامد حجاج*. الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.

مراد فليون. (2018). القيادة التحويلية ودورها في تطوير مهارات الموظفين. عمان: الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 02 (2022)
Page **285 -312**

The role of environmental review in activating the dimensions of sustainable development - An exploratory study of the opinions of a sample of academics and professionals in the wilayas of central Algeria

Rahim Mettidji [1], Hakima Bousselma [2*]

[1] Laboratory of Enterprise Economics and Applied Management, University of Batna 1, Algeria
rahim.mettidji@univ-batna.dz

[2] Laboratory of Enterprise Economics and Applied Management, University of Batna 1, Algeria
Hakima.bousselma@univ-batna.dz

***Received* : 29-09-2022** ***Accepted* : 08-12-2022**

Abstract
This study aimed to shed light on environmental review and its role in activating the dimensions of sustainable development, by addressing the theoretical framework of environmental auditing and sustainable development, as well as preparing a questionnaire form and distributing it to a sample of academics and professionals in the states of the Algerian center to see their point of view on it. The study concluded that the environmental review contributes to activating the economic dimension of sustainable development by providing useful information on the environmental performance of the institution. The environmental review also enhances the social dimension of sustainable development by working to secure environmental and social conditions. The environmental review supports the environmental dimension of sustainable development by working on the efficient use of resources using clean production technology, waste recycling and pollution reduction.

Keywords:
Environmental review;
Sustainable development;
Dimensions of sustainable development;
Institutions.

JEL Classification Codes : Q 56 ; M42.

* **Corresponding author**